الأمم المتحدة A/74/PV.60

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٦٠

الثلاثاء، ٣ آذار/مارس ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي ..... (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعلان عن تدابير وقائية لمكافحة تفشي فيروس كورونا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل الانتقال إلى البنود المدرجة في جدول أعمالنا – فإن منظمة الصحة العالمية قد أعلنت، كما يعلم أعضاء الجمعية العامة، تفشي فيروس كورونا الجديد لعام ٢٠١٩ طارئة صحية عمومية تسبب قلقا دوليا. وإذ أن هذا القرار يركز على التدابير العالمية لمكافحة التفشي، يمكن للأفراد أن يساهموا باتباع النصيحة ”فكروا عالميا، وتصرفوا محليا“. وأحث جميع المشاركين على اتباع التوجيهات التي قدمتها الأمانة العامة، بما في ذلك ما يلي: التقيد بصرامة بعدم حضور الاجتماعات إذا كان المرء مريضا أو يعاني من الحمى أو السعال أو أعراض مرضية في الجهاز التنفسي؛ والاتصال بالدائرة الطبية هنا في المقر عن طريق الهاتف إذا كان المرء مريضا وكان في مكان معرض لخطر فيروس كورونا في الأيام الـ ١٤ الماضية؛ واتخاذ تدابير وقائية منتظمة مثل آداب السعال وغسل اليدين بانتظام. الهدف من هذه التدابير هو ضمان سلامة الأعضاء وحماية رفاهنا جميعا.

البند ٣٠ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج النزاع

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة (A/74/637)

مشروع القرار (A/74/L.39)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند ليعرض مشروع القرار A/74/L.39.

السيد سوين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الهند، رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٩، يسرني كثيرا أن أعرض مشروع القرار A/74/L.39، المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها“. يرحب مشروع القرار بالتقدم الذي أحرزه نظام عملية كيمبرلي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لإصدار شهادات المنشأ في قطع الصلات بين تجارة الماس غير المشروعة والنزاعات المسلحة.

الهند هي أحد الأعضاء المؤسسين لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، ومنذ بداية النظام وهي تؤدي دوراً نشطًا في التقدم والنهوض بهذا الهيكل الثلاثي الفريد الذي أقرته الأمم المتحدة. لا تزال عملية كيمبرلي أداة هامة وفريدة لمنع نشوب النزاعات. منذ بدء عملية كيمبرلي، في عام ٢٠٠٣، كانت هذه هي المرة الثانية التي اضطلعت فيها الهند بمسؤولية رئاسة العملية. ونعتبر ذلك شهادة على التزام الهند المستمر بالعملية.

لقد كان عام ٢٠١٩ عامًا خاصًا، حيث احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لميلاد المهاتما غاندي، الرمز العالمي للاعنف. كان المهاتما غاندي يؤمن إيماناً قوياً بإمكانية التئام المجتمعات المتنوعة بروح إيجابية لتعزيز التعاون وإيجاد حلول للتحديات المشتركة. يشير مشروع القرار هذا إلى روح التعاون المتبادل والوحدة في التنوع التي وجهت الهند خلال رئاستها لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٩.

يرحب مشروع القرار A/74/L.39 بالتزام الهند بخطة عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. أثناء رئاستها، عملت الهند بشكل وثيق مع نائب رئيس عملية كيمبرلي، الاتحاد الروسي، ومع رؤساء الأفرقة العاملة التابعة للعملية وجميع المشاركين والمراقبين فيها من أجل جعلها أقوى من حيث الإشراف على عملية الإدارة والتنفيذ وجعلها أكثر كفاءة.

إن مشروع القرار هذا هو خطوة مهمة إلى الأمام بالنسبة لعملية كيمبرلي. وهو يساهم في جدول الأعمال الأوسع نطاقا للتعاون الإقليمي في عملية كيمبرلي. خلال عام ٢٠١٩، واصلت الهند هذا المسعى ودعمت تقاليد عملية كيمبرلي في تعزيز التعاون الإقليمي في وسط أفريقيا. كان أحد الأهداف الرئيسية لدعم التعاون الإقليمي هو تحديد التحديات والفرص في تعزيز تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في وسط أفريقيا، مع التركيز بشكل أساسي على خمسة بلدان، هي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون.

يشير مشروع القرار إلى التزام الهند بوصفها رئيس عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٩. فلقد عملت الهند على ضمان أن تظل عملية كيمبرلي ذات صلة في التصدي للتحديات الناشئة التي يواجهها أصحاب المصلحة. في تموز/يوليه ٢٠١٩، أدخلت الهند تعديلاً لوضع رمز منفصل مكون من ثمانية أرقام للماس الصخري المنتج في المختبرات، وبذلك أصبحت واحدة من أوائل الذين اعتمدوا رموز النظام المنسق المتميز لكل من الماس الاصطناعي الخام والمصقول.

يرحب مشروع القرار بالعمل الذي قامت به الهند بوصفها رئيس عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٩. ففي ظل رئاسة الهند أحرزت عملية كيمبرلي تقدما يستحق الثناء على عدة جبهات، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية للاختصاصات لإنشاء أمانة دائمة، واعتماد مشروع قرار الإدارة بشأن آلية استعراض الأقران، ووضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لجمع إحصاءات عملية كيمبرلي، والإبلاغ عن البيانات لإنتاج التعدين الإضافي. كما أُحرز تقدم كبير في الاقتراح الداعي إلى إدخال مراقبين مستقلين جدد، ودمج الوثيقة الأساسية، وإنشاء صندوق متعدد المانحين.

وبينما نفخر بما تحقق حتى الآن إلا أننا نقر أيضًا بأن ثمة تحديات تنتظرنا. إن أخوة عملية كيمبرلي بأكملها، والتي تتألف من المشاركين والمراقبين، قد عملت جاهدة للدفع قدماً بالعملية. ويظل النجاح المستمر للعملية هدفاً والتزاماً هامين بالنسبة لنا. وستواصل الهند المشاركة بنشاط في العمل على مختلف الجبهات والسعي لتحقيق الأهداف الجماعية لعملية كيمبرلي. إن الهند مشاركة في العملية، وبوصفها رئيس لجنة المشاركة والرئاسة لعام ٢٠٢٠، فإنها تتطلع إلى العمل مع جميع المشاركين والمراقبين

لكي يضمنوا لعملية كيمبرلي أن تبقى شاملة وأن تظل قادرة على مواجهة التحديات الناشئة.

في الختام، أود أن أعيد تأكيد التزامنا بعملية كيمبرلي. نتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الروسي، رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠٢٠، ومع بوتسوانا، نائب الرئيس لعام ٢٠٢٠. يشير مشروع القرار إلى أن عملية كيمبرلي، في ظل الرئاسة الهندية، أحرزت تقدما على جبهات متعددة، وعلى النحو المبين سابقا، وأنها ساهمت في تعزيز العملية بشكل أكبر بغية زيادة فعاليتها. إنني أوصي بأن يعتمد أعضاء الجمعية العامة بتوافق الآراء مشروع القرار A/74/L.39، والذي يؤكد التقدم المحرز في ظل الرئاسة الهندية.

السيد مويسيف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سنعتمد اليوم مشروع قرار بشأن دور الماس في تأجيج النزاع (A/74/L.39) إن نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، الذي اعتُمد في إنترلاكن في عام ٢٠٠٢، لم تشارك فيه سوى ٣٧ جهة. ومنذ ذلك الحين، كان الغرض من عملية كيمبرلي هو تخليص قنوات التجارة الدولية من الماس الممول للصراعات المستخدم في تجارة الأسلحة وفي دعم المنظمات المناهضة للحكومات.

إن عمليات الاستيراد والتصدير التي نرصدها من خلال عملية كيمبرلي تمثل ٩٩ في المائة من حجم تجارة الماس العالمية. إن عملية كيمبرلي في سبيلها لكي تصبح منصة، ليس فقط لدعم الامتثال للمتطلبات التي وضعتها العملية فحسب، ولكن أيضا لتحديد وتسهيل تطوير سوق الماس الخام. إن تجارة الماس هي المجال الأكثر تنظيما في تجارة المواد الخام في العالم. فنظام إصدار شهادات المنشأ يضع الحد الأدنى من المتطلبات لمراقبة الماس ويضع قواعد لتجارة الماس الخام.

لقد أسهمت عملية كيمبرلي إسهاما كبيرا في استعادة السلام، بسبل منهادعم تجارة الماس المشروعة في أنغولا وكوت ديفوار وليبيريا وسيراليون. بالإضافة إلى ذلك، وبفضل هيكلها الثلاثي، الذي يضم الدولة والقطاع والمجتمع المدني كمراقبين للعملية، فإن المجتمع الدولي برمته مهتم بعملها. بفضل عملية كيمبرلي، قمنا بتغيير النُهُج تجاه تجارة الماس الخام تغييراً أساسياً.

تضم عملية كيمبرلي اليوم ٥٥ مشاركًا من ٨٢ دولة، وكل عام تُبدي دول جديدة اهتمامها بالعملية ورغبتها في الانضمام. ومع ذلك، فنحن نرى تغييراً عامًا في الأفكار والمبادئ الأساسية في مجتمع اليوم، ولا سيما تغير المستهلكين الرئيسيين للماس، بمن فيهم اً الجيل الجديد من المستهلكين، والذي أصبح القوة الدافعة الرئيسية في السوق. للمستهلكين متطلبات جديدة: أقصى قدر من الشفافية، وسلاسل التسليم المسؤولة، والسلوك المبدئي للأعمال التجارية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وحقوق العمال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحد من التأثير على حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق المنشأ. لذلك، وكما تؤكد عملية كيمبرلي من جديد الدور المهيمن للأمم المتحدة، فيجب أن تعزز العملية ولايتها، وهذا لا يعني أننا سنسعى إلى تحديد التزامات إضافية لجميع المشاركين. نحن نرغب فقط في الحصول على دعم من أسرة عملية كيمبرلي لتحديد أهداف جديدة للمستقبل.

من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩، أجرينا مراجعة لمدة ثلاث سنوات للوثيقة الأساسية لعملية كيمبرلي – وهي نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وللأسف، لم نتمكن بعد من إكمال العملية. وبفضل اعتماد مشروع القرار A/74/L.39، ستتاح لنا الفرصة لكسب التأييد الهام للمنظمة برمتها، من أجل مواصلة عملنا في إطار هذه العملية والمضي قدما في مناقشاتنا.

تستند المقترحات الروسية إلى ضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني بوصفه الصك الدولي الوحيد الذي يحدد مدى الامتثال للمعايير البيئية والإنسانية والمتعلقة بالعمالة. وقد شاركنا بنشاط في المفاوضات بشأن مشروع القرار، الذي سيتيح لنا

مواصلة العمل في المجالات الرئيسية في تطوير عملية كيمبرلي. ومن بين مقترحاتنا التي استجاب لها شركاؤنا وأدرجت في مشروع القرار، مواصلة العمل المتعلق بالمصطلح، وإشراك بلدان جديدة كأعضاء في عملية كيمبرلي، والدعوة إلى تقديم المساعدة من أجل عودة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى عملية كيمبرلي، ودعم مبادرات الصناعة من أجل ممارسة الأعمال بشكل مسؤول.

وسيولي الاتحاد الروسي أولوية، بوصفه رئيسا لعملية كيمبرلي في عام ٢٠٢٠، لمواصلة العمل على تحديد مصطلح ”الماس الممول للنزاعات“ لمواجهة تحديات اليوم، ووضع واعتماد إطار لمبادئ الإمداد المسؤول بالماس الطبيعي الخام يتماشى مع الحقائق الراهنة لسوق الماس المتغيرة، ووضع خريطة طريق لإعادة إدماج جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية كيمبرلي، وإشراك بلدان جديدة في عملية كيمبرلي، وإنشاء أمانة دائمة وتحويل شهادات عملية كيمبرلي إلى شكل رقمي وفصل سوق الماس الطبيعي عن الاصطناعي.

وكجزء من مشروع المقرر الإداري المقترح بشأن المبادئ التوجيهية، درسنا هذه المبادرات الخاصة بالصناعة، ونقترح، استنادا إلى وثائق الصناعة الداخلية، دعم سبعة مبادئ لسلوك ممارسة العمل بشكل مسؤول وهي: حقوق العمل، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتنمية المجتمعية، والفصل بين الماس الطبيعي والاصطناعي، ومكافحة الفساد، ومعارضة إضفاء الشرعية على العائدات المتأتية من مبيعات الماس. إن جوهر مشروع المقرر الإداري هو التأييد المعلن من جانب الدول لمعايير سلوك ممارسة الأعمال المعترف بها عالميا في صناعتنا.

ونؤيد اعتماد الصيغة الحالية لمشروع القرار A/74/L.39، المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ويسعدنا أن نشارك في توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/74/L.39 اليوم. ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن يشكروا الهند على الطريقة الممتازة التي أجرت بها المفاوضات بشأن مشروع القرار والطريقة الشفافة والجامعة التي أجريت بها المشاورات.

ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، التي تعمل كمشارك وحيد في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، أن يشكر الهند على رئاستها للعملية وأن يرحب بالنتائج التي تحققت في معالجة المسائل الأوسع نطاقا ذات الصلة بتجارة الماس. وعلاوة على ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بالاتحاد الروسي بصفته الرئيس الحالي وبوتسوانا بصفتها نائب الرئيس الحالي والرئيس في عام ٢٠٢١.

يفخر الاتحاد الأوروبي بما حققته عملية كيمبرلي منذ دخول نظام إصدار الشهادات حيز النفاذ في عام ٢٠٠٣. لقد عززت هذه المبادرة المشتركة بين الحكومات والمجتمع المدني والصناعة الرسالة التي مفادها أن الماس ملك المجتمعات المحلية التي تقوم باستخراجه، وليس المليشيات. وبالنسبة للعديد من البلدان والمجتمعات المحلية، أحدثت عملية كيمبرلي الفرق بين الحرب والسلام.

وإحدى السمات الفريدة والمميزة لعملية كيمبرلي هي هيكلها الثلاثي. إن الصناعة والمجتمع المدني عنصران أساسيان في العملية. وقد أسهما إسهاما كبيرا في إنشائها وتشغيلها.

وقد كان الاتحاد الأوروبي في طليعة هذه الشراكة العالمية الفريدة، التي ترتكز على الأمم المتحدة، منذ البداية. وقد عمل، وسيواصل العمل للنهوض بأهداف عملية كيمبرلي، بغية كفالة وفاء جميع المشاركين بالحد الأدنى من المتطلبات.

وتمشيا مع تناوب رؤساء الهيئات العاملة في عملية كيمبرلي، يود الاتحاد الأوروبي أن يهنئ جنوب أفريقيا على قيادتها القديرة للفريق العامل المعني بالرصد التابع لعملية كيمبرلي، وبوتسوانا بوصفها الرئيس الذي تم اختياره حديثا، ويشكرها على قيادتها ورؤيتها. ويتطلع الاتحاد الأوروبي، بوصفه نائب رئيس ذلك الفريق العامل المعين حديثا، إلى العمل عن كثب مع بوتسوانا في إعطاء زخم لهذا العمل من أجل زيادة تعزيز فعالية نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

ويهنئ الاتحاد الأوروبي أنغولا وكندا على قيادتهما كرئيس ونائب رئيس للجنة المخصصة المعنية بالاستعراض والإصلاح، التي أكملت عملها في عام ٢٠١٩. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز نحو إنشاء أمانة دائمة. وفي ذلك السياق، نرحب بإعراب النمسا، وهي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، عن اهتمامها باستضافة الأمانة في فيينا. ويرحّب الاتحاد الأوروبي أيضا بآلية استعراض الأقران المعززة ويشجع المشاركين على مواصلة الالتزام بزيارات استعراض الأقران على أساس منتظم.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر المشاركين والمراقبين في العملية على مشاركتهم النشطة في المناقشات المتعلقة بتعزيز نطاق عملية كيمبرلي، التي كان له شرف قيادتها. أظهرت تلك المناقشات الأهمية التي يعلقها المشاركون والمراقبون على تحديد الطبيعة المتغيرة للنزاعات والجهات الفاعلة المنخرطة فيها وعلى ربط عملية كيمبرلي بأهداف التنمية المستدامة.

ونأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحديث تعريف الماس الممول للنزاعات، وإن كان في متناول اليد، في الجلسة العامة لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١٩. يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الدعوات لتطوير عملية كيمبرلي والتكيف لمواجهة التحديات المستقبلية في سلسلة الإمداد العالمية بالماس، وإلى ضمان أن الماس غير ملوث بالعنف. ونؤمن إيمانا قويا بالشفافية والمساءلة في سلسلة توريد الماس الخام لضمان اتباع نهج مسؤول يتوخى الحرص في الحصول على الماس الخام.

يواصل الاتحاد الأوروبي وضع مجتمعات التعدين الحرفية في صميم عمله، تمشيا مع إعلان بروكسل بشأن الضوابط الداخلية للمشاركين في تجارة وتصنيع الماس الخام، وإعلان موسكو بشأن تحسين الضوابط الداخلية على إنتاج الماس الغريني، وإعلان واشنطن بشأن إدماج تنمية تعدين الماس الحرفي وصغير النطاق مع تنفيذ عملية كيمبرلي، وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من أجل تعزيز التنمية والازدهار اقتصاديا واجتماعيا.

ولذلك يواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع ودعم التعاون بشأن تنفيذ العملية ببعد إقليمي للتصدي للتحديات المشتركة، بالاستفادة من خبرة اتحاد نهر مانو.

ونرحّب باستمرار التزام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالعمل بالتعاون مع فريق الرصد التابع لعملية كيمبرلي من أجل ضمان تتبع شحنات الماس الخام وتعزيز التجارة المشروعة من المناطق الممتثلة. إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه عضوا في فريق الرصد التابع لجمهورية أفريقيا الوسطى، ملتزم التزاما قويا برؤية الإطار التنفيذي ينفذ على النحو الواجب بوصفه عنصرا حاسما لسلامة عملية كيمبرلي.

تبرز عملية كيمبرلي كمثال على التغيير الإيجابي الذي يمكن أن يحققه المجتمع الدولي عندما نعمل معا من أجل تحقيق هدف مشترك. وهي تبرز أيضا كمثال عملي على تعددية الأطراف القائمة على القواعد التي كان لها أثر حقيقي على حياة الناس والمجتمعات في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بكفالة استمرار عملية كيمبرلي في أداء دورها كأداة فريدة لمنع نشوب النزاعات، وحافزا للحكم الرشيد والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، وأداة لبناء السلام والحفاظ على السلام. ونتطلع إلى العمل عن كثب

وبشكل بناء في هذا الصدد مع الاتحاد الروسي بوصفه الرئيس الحالي للعملية وبوتسوانا بوصفها نائبا للرئيس وجميع المشاركين والمراقبين في السنة المقبلة.

السيد بستكي (الإمارات العربية المتحدة): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة بشأن البند ٣٠ من جدول الأعمال، بشأن ”دور الماس في تأجيج النزاع“.

وأود في البداية أن أعرب عن تقديري للهند، الرئيس المنتهية ولايته لعملية كيمبرلي، لقيادتهم المتميزة ولعملهم الجاد في تيسير وتنسيق المفاوضات بشأن مشروع القرار A/74/L.39، الذي سنعتمده اليوم.

إن عملية كيمبرلي تعتبر واحدة من أكثر الشراكات نجاحا بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك لضمان عدم دخول الماس الممول للنزاع في عمليات التجارة المشروعة للماس. ولا تقتصر التحديات على وقف الاتجار بالماس المستخدم في تمويل النزاع فحسب، بل وفي جعل تجارة الماس أكثر استدامة أيضا.

وفي هذا الصدد، فإن بلدي خلال فترة رئاسته في عام ٢٠١٦ بدأ مناقشة إنشاء أمانة دائمة لعملية كيمبرلي ضمن مبادرات أخرى. ويسرنا أن نرى استمرار تكاتف الجهود بين أعضاء المجموعة من أجل المضي قدما في العمل على إنشاء الأمانة، وسيكون إنشاء أمانة دائمة مجهزة بالمهارات والموارد المهنية عونا كبيرا للمجموعة، حيث ستساهم في تحسين عمل المجموعة ومساندة رئيس المجموعة في تحقيق أهدافها. ونحن نتطلع للانخراط في المناقشات في هذا الشأن.

وبالإضافة لذلك، تتطلع بورصة دبي للماس إلى الحصول على النسخة النهائية من نظام الضمانات الجديد التابع لمجلس الماس العالمي، حيث من المتوقع أن يتم استلام مجموعة الأدوات في الأشهر الـ ١٢ المقبلة. ونحن ممتنون للغاية لأن مشروع القرار مستمر في العمل على مبادرة إنشاء أمانة دائمة.

وأخيرا، اسمحوا لي، بالنيابة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أهنئ الاتحاد الروسي على رئاسته لعملية كيمبرلي لعام ٢٠٢٠، وبوتسوانا كنائب للرئيس في نفس العام.

السيد ماسير (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، ينضم وفد بلدنا إلى الوفود الأخرى في شكركم سيدي، على عقد هذه الإحاطة السنوية بشأن عملية كيمبرلي ومشروع القرار A/74/L.39، المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها“.

ونعرب أيضا عن خالص تقديرنا للوفد الهندي على قيادته القديرة لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٩. ويعرب وفد بلدي عن امتنانه على ضيافته لنا ولأعضاء عملية كيمبرلي البالغ عددهم ٨٤ عضوا، فضلا عن الدور القيادي الذي قام به. وخلال فترة ولاية الهند، تمكنت عملية كيمبرلي من عقد اجتماعيها الرئيسيين – الجلستين المعقودتين بين الدورات والجلسات العامة – بنجاح، وهي عملية أدت إلى اعتماد البيان الختامي لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١٩، وتوجت باجتماعنا هنا اليوم. وباعتماد مشروع القرار اليوم، ستؤكد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الـ ١٩٣ مرة أخرى تأييدها لعملية كيمبرلي. ولذلك، نرحب بالتقرير الذي قدمه للتو ممثل الهند بصفته رئيس عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٩، وكذلك بمشروع القرار نفسه.

وكما يؤكد كل من التقرير ومشروع القرار، خطت عملية كيمبرلي على مدى السنوات الـ ١٧ الماضية خطوات كبيرة في مكافحة التدفق غير المشروع للماس الممول للنزاعات من سوق الماس الرئيسية. واليوم، وكما يكرر بيان عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٩، يأتي ٩٩,٩ في المائة من الماس الخام في العالم من مصادر مشروعة، مقارنة بما كنا عليه قبل إنشاء نظام عملية

كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وباعتماد مشروع القرار اليوم، سنعيد تأكيد عزم الأمم المتحدة على مواصلة دعم ولاية عملية كيمبرلي بموجب القرار ٥٦/٥٥ لعام ٢٠٠٣.

ولا تزال بوتسوانا، بوصفها عضوا مؤسسا لعملية كيمبرلي ودولة مشاركة في تقديم القرارات ذات الصلة على مدى السنوات الـ ١٧ الماضية، تولي أهمية كبيرة للغاية لاستغلال الماس الخام وبيعه وتجارته على نحو أخلاقي بهدف وحيد، هو حماية كل من سلامة وسمعة هذه الجوهرة الأكثر طلبا. وقد أدى الماس دورا هاما في تغيير حياة شعبنا ومجتمعاته المحلية؛ فهو يوفر الطعام لكل مواطن من مواطني بوتسوانا؛ ويتيح إرسال الشباب إلى المدرسة وتقديم الرعاية الصحية المجانية؛ فضلا عن تمكيننا من بناء البنية التحتية لبوتسوانا الحديثة.

إن بوتسوانا، بوصفها عضوا في هذه الهيئة وأكبر منتج للماس من حيث القيمة، تقدر عضويتها في عملية كيمبرلي من أجل الحفاظ على سلامة وسمعة صناعة الماس ولتمكين العالم من رؤية هذه السلعة التي تسمى الماس بعيوننا. وبالنسبة لبوتسوانا، فإن الماس كان دائما محركا للتنمية وسيظل كذلك. إن الفوائد التي جنيناها من خلال الاستخدام الحصيف لمواردنا الطبيعية، وهي الماس في هذه الحالة، فوائد لا خلاف عليها.

وعلى مدى السنوات الـ ٥٤ الماضية، أسهمت العائدات التي حصلنا عليها من مبيعات الماس في تنفيذ خططنا واستراتيجياتنا الإنمائية الوطنية. وتلتزم بوتسوانا، مسترشدة في ذلك بمصالحها الوطنية الطويلة الأجل والرؤية الاستراتيجية الشاملة لتسخير رأس المال الطبيعي، بحسن استخدام الماس واستخدام الصناعة للاستثمار في شعبها، على النحو المبين في خطة التنمية الوطنية الحالية ١١، ”رؤية ٢٠٣٦“، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي تؤيدها بوتسوانا جميعا. ولذلك، ترى بوتسوانا أن استمرار استخدام نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، للقضاء على وجود الماس غير المشروع والماس الممول للنزاعات في سوق الماس العالمية، أمر في غاية الأهمية وضروري جدا.

وبالنظر إلى إسهامات عملية كيمبرلي المقدمة إلى البشرية حتى الآن، فإنها لا تزال تكتسي أهمية في الإسهام في التنمية المستدامة وبناء السلام والحفاظ عليه. وفي ذلك الصدد، تؤيد بوتسوانا مواصلة المناقشة في اللجنة المخصصة المعنية بالاستعراض والإصلاح فيما يتعلق بتوحيد الوثيقة الأساسية وتعزيز آلية استعراض الأقران وإنشاء أمانة دائمة وصندوق متعدد المانحين وسبل تعزيز نطاق عملية كيمبرلي.

وأسفرت الجهود الجماعية لعملية كيمبرلي والأمم المتحدة عن تسوية النزاعات وتوطيد السلام في عدة بلدان أفريقية. وجمهورية أفريقيا الوسطى هي آخر عضو دائم في عملية كيمبرلي، نريد إعلانه كدولة مصدرة تشكل بالكامل منطقة خضراء. وبوتسوانا مستعدة لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها لمواصلة تقديم المساعدة في هذا الصدد.

ويلزم بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون مع البلدان المنتجة للماس وتقديم المساعدة إليها فيما يتعلق بأفضل الممارسات وبناء القدرات والامتثال للمتطلبات الدنيا لعملية كيمبرلي وقواعدها وإجراءاتها ونظامها لإصدار الشهادات. وفي ضوء ذلك، تقف بوتسوانا على أهبة الاستعداد لتبادل الدروس والخبرات وأفضل الممارسات مع البلدان الأخرى المنتجة للماس، ولا سيما البلدان الخارجة من حالات نزاع، بغية مساعدتها على تجنب العودة إلى النزاع.

ويتعين أن نعزز بحزم التشريعات الوطنية والمؤسسات المختصة وفرض ضوابط داخلية وحدودية صارمة، كما ينبغي أن نشجع بقوة توريد الماس وتعدينه بشكل مسؤول. وبوتسوانا على استعداد لمناقشة هذا الأمر في الاجتماعات المقبلة لعملية كيمبرلي.

في الختام، نود أن نؤكد من جديد ثقتنا الكبيرة ودعمنا القوي لعملية كيمبرلي ونظامها الخاص بإصدار شهادات المنشأ وإسهاماتهما في خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، فضلا عن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. إن عملية كيمبرلي تقوم بدور أساسي لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. كما أن هذه الآلية مفيدة في المساعدة على تنفيذ تدابير مجلس الأمن التي تستهدف الاتجار غير المشروع بالماس الخام، على نحو يصب في مصلحة البشرية.

ولذلك، نؤكد من جديد التزام بوتسوانا بمبادرة عملية كيمبرلي ونرحب باختيار الاتحاد الروسي رئيسا لعملية كيمبرلي لعام ٢٠٢٠. ويعرب وفد بلدي، بصفته نائب الرئيس المقبل، عن استعداده لمساعدة الرئيس. ونؤكد للاتحاد الروسي استمرار تعاوننا ودعمنا ونوايانا الحسنة خلال فترة ولايته.

السيدة ماكوابي (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جمهورية الهند على ما قامت به في توجيه عملية كيمبرلي خلال عام ٢٠١٩. وأرحب أيضا بالاتحاد الروسي بصفته رئيسا للعملية ولنظام إصدار شهادات المنشأ وبوتسوانا بصفتها نائبا للرئيس، وأؤكد لهما دعم جنوب أفريقيا خلال فترة ولايتيهما.

لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بالحفاظ على نزاهة ومصداقية عملية كيمبرلي وضمان أن تظل عملية مهمة. بالرغم من أن عملية الإصلاح والاستعراض التي بدأت في عام ٢٠١٦ قد اختُتمت رسميًا وحسب الأطر والدورة الزمنية المحددة إلا أنه لا تزال هناك العديد من القضايا. نعتقد أن الرئيس سيمهد أفضل السبل للمضي قدماً نحو معالجة هذه القضايا المستمرة بالطريقة المثلى ودون الانصراف عن المهام الأساسية لعملية كيمبرلي، والتي هي إطار معزز مع عمليات وآليات وأفرقة عمل أقوى.

إن القيام بأية عملية إصلاح دائمًا ينطوي على تحديات ولكنه أيضاً أمر ضروري للغاية. وفي هذا الصدد فإن النهج الذي اعتمدته اللجنة المخصصة المعنية بالاستعراض والإصلاح قد أتاح إجراء مناقشات ومفاوضات مفتوحة، والتي ينبغي أن يكون هدفها هو التحسين المستمر لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

على مدار ١٧ عامًا من وجود عملية كيمبرلي وضعت البلدان المنتجة تشريعات وأنظمة للحد من تدفق الماس الممول للنزاع. ويرى جنوب أفريقيا أنه ينبغي لأية مداولات بشأن الطبيعة المتغيرة للصراعات أن تكون قادرة على تحديد الجهات الفاعلة في الماس الممول للنزاع والمستفيدين من هذا الماس وأماكن نشاط هذه الجهات.

وترحب جنوب أفريقيا أيضا باستئناف صادرات الماس الخام من جمهورية أفريقيا الوسطى وباختصاصات فريق الرصد من أجل زيادة الصادرات القانونية والحفاظ على الضمانات لمنع دخول الماس الممول للنزاع في سلسلة الإمداد المشروعة. إن الجهود المبذولة لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق الامتثال لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ تستحق الترحيب ويجب استمرارها.

وفي هذا الصدد فإن نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، بطبيعته الثلاثية الفريدة، يظل عاملاً حاسماً في التعبير العملي عن تطلعات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

السيد مويومبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن وفد بلادي وبالأصالة عن نفسي، نود أن نتقدم بجزيل الشكر لجمهورية الهند بوصفها رئيسا لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٩. لقد قامت الهند بعمل متميز وقد تابعنا عن كثب المناقشات التي سبقت اعتماد مشروع القرار A/74/L.39. نود في هذا الصدد مرة أخرى أن نهنئ جمهورية

الهند على رئاستها لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٩. ونغتنم هذه الفرصة أيضًا لتهنئة الاتحاد الروسي، الذي تولى رئاسة عملية كيمبرلي لعام ٢٠٢٠، مع الشقيقة بوتسوانا، بوصفها نائبا للرئيس. نهنئ بوتسوانا أيضا.

تعيد جمهورية الكونغو الديمقراطية تأكيد عزمها على دعم عملية كيمبرلي واستمرار الانخراط فيها لعدة أسباب. ما لم يشهد الأعضاء حربا في بلادهم فلن يتمكنوا من الفهم الكامل لتأثير العملية وأهميتها. بالنسبة لنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية فإن عملية كيمبرلي هي أداة للتصدي للأطراف المتحاربة ولإراقة دماء شعوب بأكملها، ليس في بلدنا فحسب بل وفي أفريقيا.

لقد شهدنا بفضل عملية كيمبرلي تحسنا ملحوظا في وسط أفريقيا، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما يتعلق بالعمليات العسكرية التي نفذتها في السابق جماعات مسلحة استفادت من بيع الماس الملطخ بالدماء. إن المواقع التي كانت تستغلها تلك الجماعات المسلحة أصبحت اليوم مدارس للأطفال بفضل عملية كيمبرلي. فلقد رأينا جماعات مسلحة، والتي مُنعت من تصدير الماس غير المشروع والملطخ بالدماء بسبب الآليات الفعالة التي وضعتها عملية كيمبرلي، وهي تلقي أسلحتها وتمتهن الزارعة، وذلك مرة أخرى بفضل العملية. لقد ساعدتنا اليوم عملية كيمبرلي على تحويل مناطق لم تكن بها طرق من خلال بناء الطرق، وهو ما أوجد لأهالينا حياة جديدة لمجرد أن آليات التتبع وسلاسل الإمداد المسؤولة قد نفذتها أيضاً الدولة الكونغولية، وذلك بفضل عملية كيمبرلي.

إن رؤية عملية كيمبرلي باعتبارها آلية لتجارة الماس فحسب هي رؤية تتجاهل تمامًا جانب سلم المنتجين وأمنهم، والذين عانوا مباشرةً من استغلال الجماعات المسلحة، كما كان الحال في زمن سافيمبي وفوداي سانكوه. لكن إذا ذهب الناس اليوم إلى المناطق التي كانت تستغلها الجماعات المسلحة فسوف يرون مدارس وأطفالا يلعبون، مثلهم مثل من يعيشون هنا، وذلك بفضل عملية كيمبرلي.

العملية بالنسبة لنا هي أيضًا أداة حرب بمعنى أنها تزيد إيراداتنا إلى أقصى حد. حين تحترم آلية التصدير سلسلة الإمداد المسؤولة فيما يتعلق بالتدفق ليس للأحجار الكريمة فحسب بل وأيضًا للتمويل فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تستفيد تماما من إيرادات صادرات الماس لأن عملية كيمبرلي أعادت الإمداد المسؤول للماس في العالم .

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بلدي، تؤكد من جديد تصميمها على المساهمة في عملية كيمبرلي بوصفها عضوا مؤسسا للعملية. ونود في هذا الصدد التمييز بين الماس الاحتيالي والماس الممول للنزاع. وينبغي أن يضمن هذا التمييز أن التدابير التي يتعين اعتمادها وعملية الاستعراض التي سيتم القيام بها تتضمن هذا المنظور، والذي نوصي به الاتحاد الروسي وهو يدير عملية كيمبرلي في عام ٢٠٢٠.

نود أيضًا أن نطلب من الجمعية أن يقوم أعضاء العملية الذين يقبلون في بلدانهم الماس غير المعتمد بموجب نظام عملية كيمبرلي بأن يعيدوا إلى البلدان المنتجة الماس الذي حصلوا عليه دون شهادات ولم يتبعوا المعايير السليمة بغية ثني المحتالين في إطار عملية كيمبرلي. إن السماح بدخول هذه الماسات إلى بلدان دون الحصول على شهادة عملية كيمبرلي يدل على أننا نشجع عمليات الاحتيال في بلادنا بالرغم من عزمنا على مكافحة بيع الماس الاحتيالي والماس الممول للنزاع في العالم.

لهذا السبب، وبينما نهنئ الاتحاد الروسي الذي تولى للتو رئاسة عملية كيمبرلي لعام ٢٠٢٠، فإن بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتطلع إلى الابتكارات والإصلاحات التي سوف تستحدثها روسيا ضمن العملية وسوف تدعمها بناءً على تجربتنا كبلد عرف الحرب وشهد أيضًا عملية كيمبرلي في وقت السلم. لدينا هاتان الميزتان ندعم بهما جهود الاتحاد الروسي في عام ٢٠٢٠.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.39، المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/74/L.39، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، أستراليا، إسرائيل، ألبانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتسوانا، بولندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هنغاريا، اليابان، اليونان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/74/L.39؟

اعتمد مشروع القرار A/74/L.39 (القرار ٧٤/٢٦٨).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/74/690)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في الرسالة المعروضة على الجمعية العامة، أبلغني رئيس اللجنة، الذي أشار إلى قرار حكومة أوكرانيا إنهاء عضويتها في اللجنة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، بأنه في الجلسة ٣٩٩ للجنة، المعقودة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠، عُرضت المسألة على أعضاء اللجنة الذين أحاطوا علما بالمعلومات. ويقترح الرئيس كذلك إبلاغ الجمعية العامة، في وقت مناسب، بتغيير عضوية اللجنة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/74/690؟

تقرر ذلك (المقرر ٧٤/٤١٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/74/673)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما هو مبين في الوثيقة A/74/673، نتيجة لانتهاء مدة عضوية السيدة عائشة عفيفي (المغرب)، السيد بيترو دوميتريو (رومانيا)، السيد جيريميه كريمر (كندا) والسيدة غونكه روشر (ألمانيا) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، يتعين على الجمعية العامة، خلال دورتها الحالية، تعيين أعضاء لملء الشواغر في وحدة التفتيش المشتركة.

ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة وفي القرار ٢٣٨/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وبعد إجراء المشاورات اللازمة مع المجموعات الإقليمية المعنية، طلب رئيس الجمعية العامة من إريتريا، ألمانيا، جمهورية مولدوفا وإسبانيا اقتراح مرشحين للعمل لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

وكما هو مبين في الوثيقة A/74/673، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ينبغي أن تتوافر لدى المرشحين الخبرة في ميدان واحد على الأقل من الميادين التالية: الرقابة ومراجعة الحسابات والتفتيش والتحقيق، والتقييم، والشؤون المالية، وتقييم المشاريع، وتقييم البرامج، وإدارة الموارد البشرية، والشؤون الإدارية، والإدارة العامة، والرصد والأداء البرنامجي أو في كليهما، إضافة إلى توافر المعرفة بمنظومة الأمم المتحدة وبدورها في العلاقات الدولية.

وكما هو مبين أيضا في الوثيقة A/74/673، ونتيجة للمشاورات التي أجريت وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، يقدم رئيس الجمعية العامة إلى الجمعية ترشيحات السيد تيسفا ألم سيوم (إريتريا) والسيدة غونكه روشر (ألمانيا) والسيد فيكتور مورارو (جمهورية مولدوفا) والسيد خيسوس ميراندا هيتا (إسبانيا) لتعيينهم أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين هؤلاء المرشحين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة؟

تقرر ذلك (المقرر ٤١٦/٧٤).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٠.